

Distr.
GENERAL

S/1995/177
5 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الأول المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، التي طلب فيها المجلس الي أن أبلغه شهريا بالتقدم المحرز في وزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وفي تنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، بما في ذلك المحافظة على وقف فعلي لإطلاق النار، ووصول بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بحرية الى جميع المناطق في أنغولا، وتدفق المساعدة الإنسانية الى جميع المناطق في أنغولا بحرية، وامتنال كل من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (UNITA) The Uniao Nacional para a Independência Total de Angola للالتزامات المترتبة عليهما بموجب بروتوكول لوساكا.

ثانيا - الحالة السياسية

٢ - إن قرار مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا كان علامة هامة على طريق تسوية الأزمة الأنغولية. فقد عزز آمال الشعب الأنغولي في السلم الحقيقي والمصالحة الوطنية الحقيقية.

٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص، السيد آليون بلوندين بيبي، جهوده لتيسير تنفيذ بروتوكول لوساكا. وعقب اتخاذ القرار ٩٧٦ (١٩٩٥)، أجرى مشاورات مستفيضة مع كبار مسؤولي الحكومة و "يونيتا". واجتمع، بوجه خاص، مع السيد جوناس سافيمبي، رئيس حركة "يونيتا"، ثم بعد ذلك في لواندا مع السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس أنغولا.

٤ - وفي الاجتماع مع السيد سافيمبي، أكد ممثلي الخاص ضرورة تنفيذ الطرفين بشدة وقف إطلاق النار والالتزامات المحددة المقدمة من "يونيتا" في إطار بروتوكول لوساكا. وبحث أيضا قرارات المؤتمر الاستثنائي الثامن لحركة "يونيتا"، الذي عقد في بايلوندو في الفترة من ٧ حتى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥. ومما يذكر في هذا الصدد أن مؤتمر "يونيتا" قد اعتمد بروتوكول لوساكا في جملة أمور، وأعرب عن تأييده للاجتماع المقترح عقده بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، وهو الاجتماع الذي شدد

مجلس الأمن على أهميته في قراره ٩٧٦ (١٩٩٥). كما بحث ممثلي الخاص مع السيد سافيمبي قرارات مؤتمر "يونيتا" التي أثارت قلقاً في المجتمع الدولي واعترضت عليها حكومة أنغولا.

٥ - وأكد السيد سافيمبي للسيد بيبي استعداده للمشاركة في الاجتماع المقترح، ولبدء النقاش مع الحكومة بشأن الطرائق العملية لعقد الاجتماع، وذلك بمشاركة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. وعلاوة على ذلك، وافق زعيم "يونيتا" على أن ينظر في مسألة إدماج أعضاء "يونيتا" في الحكومة، وذلك في سياق المشاورات السياسية الجارية بين الطرفين، أو في الاجتماع الذي سيعقد مع الرئيس دوس سانتوس. كما تم التوصل إلى تفاهم مؤداه أن تنظر اللجنة المشتركة المنشأة بموجب بروتوكول لوساكا في مسألة المرتزقة وإطلاق سراح الأسرى في أقرب وقت.

٦ - وبحث ممثلي الخاص مع الرئيس دوس سانتوس أيضاً قرارات مؤتمر "يونيتا" المتعلقة بمشاركة أعضاء "يونيتا" في إدارة شؤون الدولة. وخلال تبادل الآراء ذاك، أكد الرئيس استعداده للاجتماع مع السيد سافيمبي. ولذلك، فإنني آمل أن يتحرك الجانبان الآن بسرعة لتنظيم وعقد هذا الاجتماع، كإشارة للشعب الأنغولي والمجتمع الدولي بأن عملية المصالحة الوطنية قد بدأت فعلاً.

٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ما برح ممثلي الخاص يرأس اللجنة المشتركة، وهي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ بروتوكول لوساكا، التي يشارك فيها الطرفان والبلدان المراقبة الثلاثة (وهي الولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال والاتحاد الروسي). ومنذ توقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عقدت اللجنة ١٠ جلسات عادية و ٣ جلسات استثنائية. وقد عالجت الجلسة الاستثنائية الثالثة التي عقدتها اللجنة المشتركة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ الحادثة التي وقعت في ١٣ شباط/فبراير حيث أطلق أفراد من حركة "يونيتا" النار على طائرة هليكوبتر تابعة للأمم المتحدة في كويباكسي، مقاطعة كوانزا سول. ولاحظت اللجنة أن حركة "يونيتا" قد اعترفت بمسؤوليتها عن الحادثة، ووعدت بتلافي مثل هذه الحوادث مستقبلاً.

٨ - ورغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ مختلف جوانب اتفاقات لوساكا، ما برحت الحالة تتسم بالتوتر في أجزاء عديدة من البلد. وقد تفاقمّت هذه الحالة من جراء المزاعم التي أطلقها مؤخراً على نطاق واسع الكولونيل "زافارا"، وهو منشق عن حركة "يونيتا"، وزعم فيها أن قيادته تتأهب لشن هجوم عسكري كبير، وذلك رغم البيانات المؤيدة لعملية لوساكا، وفي وقت لاحق، اتهمت القوات المسلحة الأنغولية (FAA)، في بيان صحفي صادر في ٢٦ شباط/فبراير، حركة "يونيتا" بعدم الامتثال لوقف إطلاق النار، وحذرتها بشدة من أنها قد ترد على ما تعتبره استفزازاً من جانب حركة "يونيتا". ويحاول ممثلي الخاص الآن إقناع كلا الجانبين بعدم التورط في تصريحات علنية كهذه.

ثالثا - الحالة العسكرية

٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل وقف إطلاق النار في أنغولا قائما بصفة عامة، فقد خضت حدة التوتر بصورة ملحوظة في مناطق عديدة، وعززت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا اتصالاتها على مختلف المستويات مع القوات المسلحة الأنغولية (FAA) والقوات العسكرية التابعة "يونيتا". ولكن لا تزال هناك صعوبات تعوق الاتصال بيونيتا في أنحاء عديدة من البلد. وبالإضافة إلى ذلك، صودفت مشاكل تقنية في إقامة اتصالات ثلاثية فعالة بين بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وكلا الطرفين.

١٠ - وبعد فترة انخفاض نسبي في مستوى انتهاكات وقف إطلاق النار، اشتد التوتر قليلا في الأسبوعين الماضيين، ولا سيما في المنطقة الشمالية. ووردت من الحكومة و "يونيتا" كلتيهما شكاوى رسمية تتعلق بانتهاك وقف إطلاق النار، ولكن لم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من جميع الحالات وتأكيداتها. وتضمنت شكاوى عديدة ادعاءات بأن يونيتا قد شنت هجمات على القرى ونصبت الكمائن وقامت بأعمال النهب وخطف المدنيين وزرع الألغام وغيرها من الانتهاكات. وفي الجانب الحكومي، أبلغ مؤخرا عن تحركات لبعض القوات وأنشطة جوية عسكرية غير مأذون بها.

١١ - وأحرز بعض التقدم في فض الاشتباك بين القوات في المنطقة الوسطى من البلد. بيد أن تنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها في هذا الصدد في شيبيا وواكو كونغو رئيسا أركان الحكومة و "يونيتا" بشأن منطقتي أويجييه ونيفاجييه كان بالغ الصعوبة. وعلى الرغم من قيام قائد قوات البعثة بعدة زيارات إلى المنطقة، كان فض الاشتباك مع قوات "يونيتا" بطيئا إلى درجة تُشعر بالقنوط.

١٢ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا توسعها وفقا لقرارات مجلس الأمن السابقة. فمُنذ ١ آذار/مارس، جرى وزع ٤١٨ مراقبا من المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة في ٣٨ موقعا خارج لواندا. ويرتقب وصول نحو ٤٠ مراقبا من المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة إلى لواندا قريبا. وقد تباطأ وزع البعثة في الأرياف من جراء حوادث إطلاق النار على طائرات البعثة التي قامت بها يونيتا مؤخرا (ولا سيما في كيباكسه في ١٣ شباط/فبراير وفي ليكوا في ١٨ شباط/فبراير)، وعدم توفر تراخيص أمنية لزيارة بعض المناطق وفرض "يونيتا" بوجه خاص القيود على حرية التنقل، وكذلك القوات المسلحة الأنغولية (FAA) في الأيام الأخيرة. وفي بعض المناطق، طلبت "يونيتا" إشعارا مدته ٤٨ ساعة قبل أي تحرك لطائرات الأمم المتحدة وقوافلها. وعموما، كان وصول الأمم المتحدة إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا محدودا.

١٣ - ويجري بحث المسائل الواردة في الفقرات من ٩ حتى ١٢ أعلاه في اللجنة المشتركة. ففي الجلسة العاشرة للجنة التي عقدت في ١ آذار/مارس، وافقت "يونيتا" على إصدار الأوامر إلى جميع أفرادها بتجنب التورط في حوادث. وتحقيقا لذلك، وعدت باستعمال مختلف سبل الاتصال، بما في ذلك محطاتها الإذاعية

"فورغان"، لتيسير إجراءات الاتصالات اللازمة. وللإسراع في حل هذه المسائل، أنشأت اللجنة المشتركة فريقاً عاملاً عسكرياً مخصصاً. وفي تطور إيجابي آخر، أكدت "يونيتا" لممثلي الخاص أنها ستبدأ اعتباراً من ٢ آذار/مارس، بفض الاشتباك في المناطق التي لم تفعل فيها ذلك بعد ولا سيما في أويجيه ونيغاجيه، وأنها ستضمن أمن الرحلات الجوية للأمم المتحدة. كما تعهدت "يونيتا"، بالتعاون في إدماج قواتها في الجيش الوطني إدماجاً كاملاً.

١٤ - ويتابع ممثلي الخاص والأمانة العامة للأمم المتحدة مع حكومته أنغولا، بما في ذلك على أعلى المستويات عدداً من المسائل الملحة المتصلة بمساهمتها في البعثة، ولا سيما في توفير الخدمات الحساسة وإتاحة استعمال المرافق الأنغولية الأساسية (في مطارات وموانئ ومستودعات وأماكن العمل، الخ). وقد وفرت السلطات الأنغولية للبعثة بعض أماكن الإقامة، كما وفرت النقل الجوي والبري. وفي حال عدم توفير مزيد من المرافق على وجه السرعة، سيكون من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ضمن الإطار الزمني الشاق المنصوص عليه في تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير (S/1995/97 و Add.1 و Corr.1). كما أنه من المهم للغاية أن تشرع الأطراف دون إبطاء في أنشطة إزالة الألغام.

١٥ - وعلى الرغم من المضي في الأعمال التحضيرية لوزع الوحدات التي شكلتها الأمم المتحدة، أود أن ألفت نظر حكومة أنغولا و "يونيتا" إلى ما قرره مجلس الأمن في قراره ٩٧٦ (١٩٩٥)، من أن يتم وزع وحدات المشاة على أساس تقرير من الأمين العام إلى مجلس الأمن مفاده أن الشروط الواردة في الفقرة ٢٢ من تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير قد استوفيت، شريطة ألا يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وفي غضون ذلك، طلبت الأمانة العامة من البلدان المساهمة بقوات أن تبقي قواتها في حالة تأهب لوزع أفرادها في أقرب وقت؛ وأقامت لها أيضاً جلسات إعلام متعمقة، وواصلت الأعمال التحضيرية السوقية من أجل وصول القسم الرئيسي من البعثة الثالثة. كما بدأت بعض الدول الأعضاء المشاركة عمليات استطلاعية من أجل وزع وحداتها.

١٦ - وقد أعدت الأمانة العامة مشروع اتفاق بين حكومة أنغولا والأمم المتحدة بشأن وضع القوات، وهي الآن بصدد إحالته إلى حكومة أنغولا كي تنظر فيه بصفة عاجلة.

١٧ - وأود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي وافقت على الإسهام في هذه العملية الهامة لحفظ السلم، والتي تعد لوزع وحدات شكلت لهذا الغرض. وفي حالات عديدة، تجري هذه الأعمال التحضيرية حسب الجدول المقرر، ويرتقب وصول طلائع القوات في آذار/مارس - نيسان/أبريل. ولكن قد يتأثر الجدول الزمني للوزع، ما لم تتخذ البلدان المساهمة بقوات بعض الخطوات اللازمة، بما في ذلك تزويد الأمانة العامة على وجه السرعة بقوائم الشحن الخاصة بوحداتها وتبيان مواعيد المغادرة بوضوح.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٨ - قامت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خلال الشهرين الماضيين بمضاعفة جهودها الرامية الى تقييم الاحتياجات الإنسانية في المناطق التي أصبح من الممكن مؤخرا الوصول إليها في أنغولا، وتوسيع النطاق الجغرافي لبرامج المساعدة التي تضطلع بها. كما قامت الأفرقة المشتركة بين الوكالات بزيارة مواقع في مقاطعات بينغويلا، وببيه، وهامبو، وهويلا، وكواندو كوبانغو، وكوانزا نورتيه، ومالنجه، وأويجه، وزائير، لدراسة الاحتياجات الغذائية والصحية وغيرها. وقام ممثلي الخاص كذلك بزيارة مدن أويجه، وجامبا، وأنديفا للتحقق من الحالة الإنسانية هناك. وسلطت هذه التقييمات الضوء على المشاكل الصحية والتغذوية الكبيرة في العديد من المناطق في البلد. وفي الوقت نفسه، أدت الأمطار الغزيرة الى ازدياد الإصابة بالكوليرا والاسهال في عدد من المدن، بما في ذلك مدينة لواندا المكتظة بالسكان. وصار من الممكن، بفضل التدخل الفوري للمنظمات غير الحكومية التي تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، التحكم في هذه الأوبئة المحددة المواقع.

١٩ - وعلى الرغم من بعض التحركات السكانية العفوية، لا سيما في مقاطعات بنغو، وبنغويلا، وكوانزا نورتيه، وموكسيكو، من توقع أن ينتظر معظم المشردين داخليا حتى موسم الحصاد في نيسان/ابريل قبل العودة الى مناطقهم الأصلية. ولا يزال اقتران خطر الألغام بقطع الطرق يعوق حرية تنقل الأشخاص في جميع أرجاء البلد. وفي حين أن برنامج الأغذية العالمي مقيد في عمله بالاعتماد اعتمادا كبيرا على النقل البري، فإن الهياكل الأساسية التي دمرتها المنازعات والحروب لا تزال تعوق عمليات الإمداد البرية. بيد أن المنظمات الإنسانية تحرز تقدما مطردا في ترميم وتزويد الهياكل الأساسية البرية.

٢٠ - وما برحت حملة التوعية المتعلقة بالألغام مستمرة في جميع أرجاء البلد. وقد مكّن التعاون الوثيق بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة من نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن في المجتمعات المحلية المهددة بالخطر. وقام المكتب المركزي للأعمال المتعلقة بالألغام التابع لوحدة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، بإنشاء فريق عامل معني بالأعمال المتعلقة بالألغام بمشاركة فعالة من المنظمات غير الحكومية المختصة. ومن الأولويات الرئيسية إجراء مسح دقيق للألغام بهدف تحديد المناطق التي تحتاج الى إجراءات عاجلة. وعلى أساس هذه النتائج، سيتم إزالة الألغام الاستراتيجية لتحسين إمدادات العمليات الإنسانية. وتقوم المنظمات غير الحكومية الدولية الآن بتدريب المعلمين والفنيين الأنغوليين في مدن مثل كويتو ولوينا، حيث شرع بالفعل في عدد من عمليات إزالة الألغام.

٢١ - وأنشأ مكتب التسريح والدمج التابع لوحدة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، لجنة مناطق الإيواء لتحديد معايير اختيار المواقع، والهياكل الأساسية، وتوفير خدمات مثل الرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية فضلا عن جميع الهياكل الأساسية ذات

الصلة. كما يقوم مكتب التسريح والدمج بتصميم نظام لتجهيز البيانات لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية في مناطق الإيواء ورعاية دراسة بشأن استراتيجيات الدمج الفعلي للجنود في الحياة المدنية. وقد عقد فريق تنسيق المساعدة الإنسانية، الذي يضم ممثلين عن الحكومة، والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا" ووحدة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، وبمشاركة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، ثمانية اجتماعات منذ إنشائه في كانون الثاني/يناير وذلك لبحث الحالة الإنسانية في أنغولا وتحديد الأولويات.

٢٢ - وقُدّم نداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ١٩٩٥ الى أوساط المانحين في اجتماع عقد في جنيف في ٢٣ شباط/فبراير وترأسه ممثلي الخاص. وخلال هذا الاجتماع، أعلنت بلدان مانحة عديدة عن تبرعات صريحة بلغ قيمتها ٧١ مليون دولار، في حين أعربت بلدان أخرى عن عزمها على تقديم تبرعات كبيرة في مرحلة لاحقة. وآمل أن تضي هذه البلدان بتعهداتها في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من تنفيذ برامج إنقاذ الحياة في أنغولا ووضع الأساس لمشاريع الإنعاش حتى نهاية عام ١٩٩٥.

خامسا - ملاحظات

٢٣ - على الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ بروتوكول لوساكا لا تزال هناك، كما يتبين من هذا التقرير، صعوبات كثيرة ينبغي حلها، كما أنه من الضروري أن يصدر عن كلا الطرفين ما يدل بالفعل على التعاون وحسن النية، لا سيما في هذه المرحلة الأولية من استئناف عملية السلم. وكان مقرر مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إعرابا من المجتمع الدولي عن ثقته في تصميم الأطراف الأنغولية على وضع حد للحرب الأهلية التي خربّت بلدها والانطلاق بحزم على درب السلم والمصالحة الوطنية. بيد أن تاريخ النزاع الأنغولي والدروس المكتسبة من عمليات حفظ السلم الأخيرة الأخرى قد حملت مجلس الأمن على اتباع نهج جديد والموافقة على اقتراحي ربط الوزع الفعلي للجزء الأكبر من بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بتنفيذ الأطراف مسبقا لبعض الالتزامات المحددة التي ترتبت عليهم بموجب بروتوكول لوساكا.

٢٤ - وكما أشرت الى ذلك في الفقرة ٣٢ من تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير (S/1995/97)، سوف يكون من الصعب تبرير وزع وحدات المشاة ما لم يتم تنفيذ المهام الأولية الأساسية التالية: وقف فعلي لإطلاق النار؛ وفرض الاشتباك الكامل بين القوات الحكومية وقوات "يونيتا"؛ وإنشاء آليات للتحقق؛ وإقامة حلقات اتصال موثوقة بين الحكومة، و"يونيتا" وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا؛ وتقديم جميع البيانات العسكرية ذات الصلة الى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وتحقق هذه الأخيرة منها، بما في ذلك مسالك القوات؛ وتعيين جميع مناطق الإيواء؛ وسحب القوات الى أقرب الثكنات؛ والشروع في أقرب وقت في أنشطة إزالة الألغام. وواضح أن هذه الخطوات تتطلب وصول بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في

أنغولا بحرية ودون عوائق الى جميع المناطق في البلد. ومن المهم كذلك التوصل دون مزيد من التأخير الى اتفاق واقعي وعملي بشأن الطرائق المتعلقة بدمج قوات "يونيتا" في جيش أنغولا الوطني. وفضلا عن ذلك، ينبغي عقد الاجتماع المتفق عليه بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في المستقبل القريب، وذلك لإعطاء عملية السلم زخما هي في أشد الحاجة إليه.

٢٥ - ومن المقرر أن يبدأ وزع وحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ٩ أيار/مايو ١٩٩٥، وذلك وفقا للجدول الزمني الذي أقره مجلس الأمن. ونظرا للقيود السوقية التي لا يمكن تضادها، لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا تمكنت من إبلاغ مجلس الأمن في موعد أقصاه ٢٥ آذار/مارس بأن الأطراف امتثلت بشكل ملموس للشروط المحددة في الفقرة ٤ من القرار ٩٧٦ (١٩٩٥). لذلك، فإنني أحث حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا" بكل شدة على أن يتخذا، إجراءات عملية قبل الموعد المذكور، وإلا لن يكون لي من خيار غير إبلاغ مجلس الأمن بوجوب إرجاء وزع وحدات المشاة. وفي وقت تستنفذ فيه مشاركة الأمم المتحدة الواسعة في العديد من حالات النزاع المعقدة الأخرى مواردها المحدودة، يجب على الأطراف التي تطلب مساعدة هذه المنظمة أن تكون أيضا على استعداد لمساعدة المجتمع الدولي على مساعدتها.

٢٦ - وفي غضون ذلك، فإن دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ وما تلا ذلك من تحسن في الأوضاع الأمنية في البلد قد شجع التنقل السكاني والنشاط الاقتصادي، مما قلل من الاعتماد الشامل على المعونة الإنسانية. بيد أن المشردين وغيرهم من السكان الضعفاء لا يزالوا في حاجة الى مساعدة كبيرة، كما أن الألغام البرية لا تزال عائقا خطيرا أمام حركة السكان والبضائع، وكذلك أمام استئناف النشاط الزراعي. وتتوقف قدرة الوكالات الإنسانية على مواجهة هذه المشاكل والمساهمة في تسريح المقاتلين السابقين ودمجهم على قيام أوساط المانحين بالتمويل الكامل والفوري للبرنامج الإنساني المحدد في النداء المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ١٩٩٥.

المرفق

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المدنية ببعثة الأمم المتحدة
الثالثة للتحقق في أنغولا

(اعتباراً من ١ آذار/مارس ١٩٩٥)

المجموع	الأفراد الطبيون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
١٠			١٠	الاتحاد الروسي
٥		٣	٢	الأرجنتين
٤٠		٢٠	٢٠	الأردن
١٠			١٠	أوروغواي
٤٥	١١	١٥	١٩	البرازيل
٦			٦	البرتغال
١٠			١٠	بلغاريا
١٠			١٠	بنغلاديش
٧			٧	بولندا
١٠			١٠	الجزائر
١٠			١٠	زامبيا
٢٨		١٧	٢١	زمبابوي
٥			٥	سلوفاكيا
١٨			١٨	السويد
٢٦		١٥	١١	غينيا - بيساو
٧			٧	الكونغو
٤٠		٢٠	٢٠	ماليزيا
١٠			١٠	مصر

المجموع	الأفراد الطبيون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
٢		٢		المغرب
٤			٤	النرويج
٣٥		١٥	٢٠	نيجيريا
٣			٣	نيوزيلندا
١٩			١٩	الهند
٢٥		١٥	١٠	هنغاريا
٢٣		٩	١٤	هولندا
٤١٨	١١	١٣١	٢٧٦	المجموع

— — — — —